

مواقف نقدية للحافظ أبي بكر ابن العربي على الصّحاحين .

د/مصطفى محمد السعيد

جامعة غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000، الجزائر

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لقد بدل علماء الحديث جهودا مضنية في خدمة الحديث النبوي الشريف، فصنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة، ومن بين المصنفات التي علا شأنها على الإطلاق وملا ذكرها الأفاق: صحيح البخاري ومسلم، وهذه الدراسة تتناول مسألة هامة تخص هذين الصّحاحين رحم الله صاحبيهما.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن الأمة قد تلقت صحيحي البخاري ومسلم بالقبول؛ إلا أن بعض أحاديثهما لم تسلم من اعتراض بعض نقاد الحديث، لاسيما صحيح مسلم الذي طاله الكثير من ذلك إذا ما قورن بصحيح البخاري.

ولا تصنف تلك الجهود في جانب الخط من مهابة الصّحاحين أو النيل من مكانتهما، وإنما على العكس من ذلك، هدفها وباعثها في الغالب هو الحفاظ على دقة الصنعة الحديثية التي تقرّد بها جمع الصّحاحين وتصنيفهما، سواء تعلق الأمر بمخالفة وتخلف شروطهما، أو كان بسبب التساهل في تحقيقها واعتبارها.

ولئن كانت بوادر ذلك قد ظهرت مبكراً، كما هو الحال عند الحافظ أبي بكر الإسماعيلي فيما انتقده على البخاري، وكذا الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد في اعتراضاته على مسلم، فإن ذلك قد تتابع ولم ينقطع. ومن الأعلام الذين كان لهم حضورا في هذا الميدان إمامنا الحافظ أبو بكر ابن العربي- رحمه الله برحمته الواسعة- فإنه وإن لم يتناول ذلك في مصنف مستقل؛ إلا أنه اعتمده في العديد من مصنفاته لاسيما شروحه على موطأ مالك كالقبس والمسالك، أو شرحه على سنن

الترمذي المعروف بعارضة الأحوزي، وأيضا في سائر كتبه الأخرى.

ومن حيث المبدأ لا غرابة في ذلك، فابن العربي قد جمع أدوات هذا العلم-نقد الحديث- وتمرس فيه، كما أنه درس الصّحاحين وشرحهما في عدد من مؤلفاته، ومن ناحية أخرى لقد سبقه رحمه الله العديد من الحفاظ الذين تكلموا في عدد من أحاديث الصّحاحين أو أحدهما، وانتقدوا عليهما أسانيد ومتون خف شرطهما فيها، ولم يوافقوهما على صحتها ورأوا أنها أنزل مرتبة مما اشترطاه، وأقل منزلة مما التزما به، كما اجتهد في ذلك أيضا الكثير من المتأخرين عنه.

ومن هذا المنطلق حاولت في هذا البحث الذي وسمته بـ مواقف نقدية للحافظ أبي بكر بن العربي على الصّحاحين- أن أكشف عن هذا الأمر واجمع شتاته، وهو ما لم أجد له ذكرا سابقا أو دراسة شبيهة في مجاله.

أهداف البحث:

- إبراز وجمع المواضع التي انتقدها ابن العربي على الصّحاحين معا أو أحدهما، وبيان وجهة نظره في ذلك.

- بيان علوّ كعب ابن العربي في جانب نقد الحديث وتمييزه في ذلك، حتى أنه فتح نقده على الصّحاحين رغم ما لهما من مهابة وتقدير.

- لفت أنظار الباحثين إلى دور المغاربة عموما في نقد الحديث، وهو المجال الذي يعتقد الكثير أنه حكر على المشاركة وحدهم.

منهج البحث:

من أجل أن أصل إلى الهدف المرجو من البحث تتبعت بالقراءة والبحث جميع مؤلفات ابن العربي سواء كان ذلك في الحديث أو في غيره كالتفسير والفقه، واستقصيت من كل ذلك ما ذكره رحمه الله في هذا

يُكنى رحمه الله بأبي بكر كما تذكر ذلك جميع المصادر التي ترجمت له، غير أنها لا تذكر له ولدا باسم بكر، ولعله تكنى بذلك لحبه لهذه الكنية التي تكنى بها أبو بكر الصديق عليه السلام.

2 - **مولده ونشأته:** ولد أبو بكر بن العربي ليلة الخميس الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة (468هـ)، بإشبيلية من أراضي الأندلس، أيام حكم المعتمد بن عباد.⁽⁵⁾

حضي رحمه الله بأسرة كريمة فاضلة، جمعت بين العلم في الدين وبين الرئاسة في الدنيا، فقد كان أبوه عبد الله عالما فقيها، شاعرا ماهرا، خطيبا مفوها، وكان من أعيان الدولة البارزين وكبرائها المرموقين، شغل عدة مناصب في دولة بني عباد حتى صار أحد وزرائهم. وكان جدّه لأمه أبو حفص عمر بن حسن بن عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله الهوزني، رجلا عالما، محدثا، وكان متفنا في العلوم، قد أخذ من كل فن منها بحظ وافر.⁽⁶⁾ ومن أخواله أبو القاسم وهو الحسن بن أبي جعفر عمر الهوزني، عُرف بين أهل إشبيلية بالعلم والأدب والفقه، روى عن خلق كثير، وأجاز له الحافظ ابن عبد البر.⁽⁷⁾

ففي أحضان هذه الأسرة وفي مناخ هذه البيئة الإشبيلية ينشأ ابن العربي، فتتشكل معالم شخصيته، وتتبلور مكانن نفسه، وتتأسس قواعد انطلاقته، حيث يفتح عينيه ليجد العلم والمعلم بين يديه، فلا عجب بعدها أن يكون هو الإمام المفسر والمجتهد الفقيه والمحدث البارع، وقاضي الأندلس وعالمها.⁽⁸⁾

ومما زاد من تحصيله وثبت أقدامه بين العلماء والحفاظ هي رحلته المشرقية التي مكنته من مخالطة فحول العلماء وكبار الفقهاء وأساطين الأدب، فحمل علما كبيرا وجمع فهما غزيرا، وتقدم بذلك للريادة بين المشايخ في المشرق والمغرب.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

أ - **شيوخه:** تميز ابن العربي بحبه للتّحصيل وحرصه على الأخذ والتلقي كما بينا، وهو ما جعله يتمنى الرحلة إلى المشرق، ويطلبها منذ سن مبكرة من حياته، كما قال ذلك عن نفسه.

وما أن تحقق له ذلك حتى طاف الحاضر والباد، يبحث عن أهل العلم ورواده، وهو ما أكسبه الكثير من الشيوخ والمعلمين.

وقد كان رحمه الله حفيا بشيوخه، معتزا بهم كلّ الاعتراز، لذلك عمل لهم معجما⁽⁹⁾ ضمّن أسماءهم، وذكر فيه علمهم وفضلهم عليه، والعلوم التي أخذها عنهم؛ إلا أنه لا يزال للأسف مفقودا أو ضائعا لم ير النور بعد.⁽¹⁰⁾

ورغم كثرة هؤلاء الشيوخ؛ إلا أن المصادر التي ترجمت لابن العربي، لا تذكر منهم إلا النزر اليسير،

الشأن؛ لأنه لم يكن له مصنفًا خاصًا في هذا الباب، وإنما تعرض لذلك أثناء شرحه للحديث كيفما كانت المناسبة. وفي هذا السياق جمعت الأحاديث التي يظهر أنها موضع نقد ابن العربي، وقمت بعرض وجهة نظره فيها.

وأخيرا ذيلت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وقد جعلته في المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن العربي.

المبحث الثاني: نقد العلماء للصحيحين.

المبحث الثالث: التطبيقات النقدية لابن العربي

على الصحيحين.

الخاتمة

المبحث الأول: التعريف بالإمام أبي بكر بن

العربي.

تمهيد.

يعد الإمام أبو بكر بن العربي أحد علماء الأندلس الذين علا شأنهم، وبرز دورهم في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، وقد عايش رحمه الله العديد من الأحداث السياسية في العالم الإسلامي، خاصة في الأندلس التي شهد فيها تعاقب ثلاثة عهود سياسية، عاصرها إبان شبابه وشيوخته، وهي عهد دولة الطوائف، وعهد المرابطين، وعهد الموحدين.⁽¹⁾ ولقد كان لتلك المراحل كبير الأثر في توجيه حياته وتحديد شخصيته العلمية وحضوره الاجتماعي. وهنا سنعرض بسطا موجزا لحياة هذا الإمام العظيم، يتضمّن المطالب التالية :

المطلب الأول: ترجمته.⁽²⁾

1- **اسمه وكنيته ونسبه:** تتفق المصادر التي

تناولت شخصية ابن العربي على اسمه وكنيته ونسبه، فهو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري، الأندلسي، الإشبيلي المالكي، المشهور بالقاضي ابن العربي، أبوه (أبو محمد) من فقهاء إشبيلية وزعمائها. يمتدّ نسبه إلى قبيلة (معافر) بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء، وهي إحدى القبائل القحطانية، نسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أد، الذي ينتهي نسبه إلى قحطان.

وتجدر الإشارة أنّ صاحبنا هذا يشترك في كنيته ولقبه مع ابن عربي الطائي الصوفي صاحب «الفتوحات المكية»، فكلّ منهما يُكنى بأبي بكر، كما يُلقب كلّ منهما بابن العربي، ولتقادي الخلط بينهما يعمد أهل العلم للتفريق بينهما بال التعريف، فيطلقون على الإشبيلي (ابن العربي) وعلى الطائي الصوفي (ابن عربي) كما يُشهرون الأول بألقاب القاضي والحافظ تميزاً له.⁽³⁾ وحقيقة الأمر أنهما مختلفان، لاختلاف المولد والوفاة زمانا ومكانا.⁽⁴⁾

وأوتى سعة في معرفته، وبسطة في تفهمه، ودراية بدقائقه، وهو ما ينذر إلا في القليل كابن العربي على حد قول الخطيب البغدادي: "إن أعلى صفات محدثين وأسمى درجات الناقلين من وجدت فيه قبلت أقواله ونسلم له تصحيح الحديث وتعليقه، غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ويعز بل يتعذر وجودهم..."⁽²⁶⁾ كما سلم له بالاجتهاد عدد من المحققين كشمس الدين الذهبي الذي وصفه بالاجتهاد المطلق، وأقره على ذلك جلال الدين السيوطي، وأبو إسحاق الإسفراييني، وولي الله الدهلوي⁽²⁷⁾، وغيرهم ممن نصوا على أنه من المحققين، ومن أهل اليقين في العلوم.⁽²⁸⁾

وقد اعتبر الحجوي التعالبي كتابه «أحكام القرآن» من الكتب التي تُعين على الاجتهاد جداً⁽²⁹⁾، ويشهد له بذلك بوضوح وجلاء مجموع اختياراته، وتوجيهاته الدقيقة للكثير من المسائل التي صرح أنه لم يسبق إليها، ولم يزاحم عليها ولم يتضمنها كتاب غير كتبه، وأنها ظلت مقفلة حتى كشفها الله له بفضلته وكرمه⁽³⁰⁾، وهو ما جعله يصف نفسه بالاجتهاد في غير ما موضع من كتبه. فعند ذكره لاختلاف الفقهاء في الأصناف التي يجب فيها الزكاة وأدلة كل واحد، قال: "وقد آن تحديد النظر فيها كما يلزم كل مجتهد"⁽³¹⁾. وقال عند الحديث عن مقدار حد الشرب: "وقد كنت في ولايتي أجد ثمانين بالاجتهاد"⁽³²⁾.

ومن يتتبع مؤلفاته يجده من جهادة النقاد، يحص الأحكام، ويؤدي رأيه فيها، وينقل الآراء وينتقدها، كما انتقد سيبويه في كذا مرة⁽³³⁾، وانتقد الفراء⁽³⁴⁾، والنجاة جملة⁽³⁵⁾، وانتقد الشافعي⁽³⁶⁾، ومالكاً⁽³⁷⁾، وأبا حنيفة⁽³⁸⁾، وانتقد البخاري ومسلماً. ونراه في هذا السياق يرد على المبتدعة ويصحح لهم المفاهيم، محكماً في ذلك منهج النقل والعقل، كما هو الشأن في دفاعه عن الصحابة في كتابه «العواصم من القواصم».

ومما يبدو في كتاباته الحديثية والفقهية، تأصيله لمذهب مالك، وبيان آراءه وأدلته، مشفوعة بما يقابلها من آراء الفقهاء والمذاهب، فيؤيد منها أو يعارض، حسب ما يتبين له من قوة الدليل وصحته، في تجرد واضح عن التعصب؛ غير أن اعتزازه ببعض الآراء والمواقف يدفعه أحياناً لانتقاد مخالفه بنقود لاذعة وردود شديدة، كان الأولى لمثله لو ترفع عنها كقوله (قال سخي من جملة المغاربة)⁽³⁹⁾ وقوله: (وأما أبو حنيفة فهو عجمي، فلا يستنكر عليه الجهل بهذه المسألة)⁽⁴⁰⁾ وقوله: (وقد اتفق الناس على ذلك إلا أبا حنيفة، فإنه سقط على أم رأسه)⁽⁴¹⁾.

وعموماً، تأثر العلماء بتلك الكتابات، وأعجبوا بتلك المصنفات التي تكشف عن تقدم معرفي وتقوى علمي واضح، فاثنوا على ابن العربي وأشادوا به، ومن جملة ذلك:

قال عن شيخه الغزالي: "...وقد أحرز من العلم في

مقتصرة على المشهورين فقط، وهو ما ذكره تلاميذه كابن بشكوال⁽¹¹⁾، والقاضي عياض⁽¹²⁾، وذكره أيضاً الحافظ الذهبي⁽¹³⁾، وابن فرحون⁽¹⁴⁾، ومن أهمهم:

أبو الفتح المقدسي⁽¹⁵⁾، وأبو الفوارس البغدادي الزينبي⁽¹⁶⁾، وابن الطيوري⁽¹⁷⁾، والخطيب التبريزي⁽¹⁸⁾، وابن الطوسي⁽¹⁹⁾، وأبو حامد الغزالي، وأبو بكر الشاشي⁽²⁰⁾، وأبو بكر الطرطوشي⁽²¹⁾، وأبو عامر الميرقي⁽²²⁾، والشيخ أبو عامر بن سعدون المغربي، وأبو محمد البغدادي السراج⁽²³⁾، ومحمد بن طرخان بن بلتكين.⁽²⁴⁾

ب - تلاميذه: وهم أعداد كثيرة يعز حصرهم؛ لما كان يعج به مجلسه من طلاب يواظبون الدراسة عليه، وزائرين يسمعون منه، ومتلقين أجازهم، بالإضافة الآخرين أخذوا عنه في رحلته أو أثناء تدرسه على الثغور بالأندلس، كما أن زهاء أربعين سنة التي قضاها ابن العربي في التدريس، وهو من هو في الريادة والعلم تجعل كثرة أفواج طلابه أمراً طبيعياً، وهو ما حققه ابن الأبار عندما ألف كتابه المسمى «معجم أصحاب أبي بكر بن العربي» الذي لا يزال مفقوداً للأسف الشديد. ورغم هذه النتيجة الواضحة؛ إلا أن المصادر التي ترجمت لابن العربي توافقت على ذكر القليل منهم.

ومن أهم من ذكر في هذا المجال:⁽²⁵⁾ القاضي عياض اليحصبي (ت544هـ)، وأبو القاسم السهيلي، وأبو القاسم خلف بن بشكوال الأنصاري (ت578هـ)، ومحمد بن خلف اللخمي (ت577هـ)، وأبو بكر بن خير الإشبيلي (ت575هـ)، والفتح ابن خاقان (ت535هـ)، وأبو بكر بن فرج الفهري (ت586هـ)، وأبو بكر الخشني المعروف بابن أبي ركب (ت544هـ)، وأبو عبد الله بن خلصة (ت521هـ)، وعامر بن مرجا الأنصاري (ت569هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد بن محمد الغرناطي بن القصير (ت596هـ)، وأبو علي الخطيب (ت602هـ)، وأبو القاسم الحوفي (ت588هـ)، وأبو العباس اللخمي (ت592هـ)، وأبو جعفر الخزرجي (ت582هـ)، وابن قرقول الوهراني الحمزي (ت569هـ).

المطلب الثالث: مكانة ابن العربي العلمية.

استطاع ابن العربي بالعمل المتواصل في سبيل العلم، والتفاني في الجد والدراسة، أن يتفنى في شتى العلوم كال تفسير والحديث والفقه، والأصول والكلام، واللغة والأدب، وأن يخصصها بالعديد من المؤلفات، وهو ما فاق به أقرانه، وحاز به على ثناء شيوخه، وجلب إليه الطلاب من كل حذب وصوب.

ولقد لُقّب بالحافظ، وهو لقب له اعتباره عند العلماء، فلا يطلق إلا على من تبحر في علوم الحديث،

في مقدمة كتاب قانون التأويل، وكذلك ألقاه الأستاذ سعيد أعراب بكتابه مع القاضي أبي بكر بن العربي.⁽⁵²⁾

2- **مذهبه:** كان ابن العربي مالكي المذهب، يتمسك بأصوله، ويدلل لفروعه، ويعتز بانتمائه إليه، وهو إلى جانب ذلك لا يخجل من المناقشة والتصويب والنقد، شأنه شأن المجتهد الذي يقصد إقامة الحق، وإثبات الصواب، ولم يكن من المقلدين الذين يعطلون الرأي، أو يفرون من أقوال وآراء الآخرين، ولا ينظرون فيها أو يحاولون تأويلها، أو التماس وجه لها، بل كان منتقياً مسامحاً وغير متعصب لمذهب دون آخر، وهو على غزارة روايته، وتعويله مع الرواية على عمل أهل المدينة، لا يرفض القياس والرأي كمذهب أهل الظاهر، أو يتنكر له، كما لا يجد غضاضة أن ينصر رأياً آخر إذا ترجح لديه، بل هو أحياناً يرد على الإمام مالك نفسه.

ولم يكن رحمه الله مالكيًا وحسب، وإنما اعتنى بخدمة هذا المذهب، ودافع عنه، واهتم ببيان جوانب القوة فيه، وتقاني في بناء فروعه على صرح الاستنباط والدليل، مبطلًا بذلك مذهب التقليد، ومُحدثًا في التشريع الإسلامي ما يسمي بفقهِ الحديث، أوفقه السنة، أوفقه المقارن، حيث يُقيم فقهِه على مقارنة أقوال أئمة المذاهب، والأخذ بالصحيح والأصول منها، ولا يُحاول في هذا الإطار الدفاع عن مذهبه تعسفًا، بل ينتصر للحق الذي رآه عند غيره متى وجد أن الدليل مع ذلك الآخر، وإن كان ذلك رأي القلة في مقابل الكثرة في مذهبه.

3 - **وفاته:**⁽⁵³⁾ بعد اضطراب الدولة المرابطية بالأندلس وسقوطها، خاف ابن العربي على نفسه أن يؤدي، فسارع لمبايعة الحكم الموحد الجديد، وحينها عبر البحر إلى المغرب على رأس وفد كبير من علماء إشبيلية وأعيانها، وهناك قدم رفقتهم الولاء للخليفة عبد المؤمن بن علي بمراكش عقب افتتاحها من قبل الموحدين.

وما إن انتهت مهمة هذا الوفد وقفل راجعا إلى وطنه، حتى أدركت ابن العربي منيته، فمات رحمه الله. سنة 543هـ كما تذكر الكتب التي ترجمت له على الأصح.

المبحث الثاني: نقد العلماء للصحيحين.

تمهيد.

شاء الله تعالى مثلما حفظ القرآن الكريم في ألفاظه وكلماته منقولا بالتواتر، أن يحفظ كذلك السنة النبوية من تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، ووضع الأفاكين، وتزوير الزنادقة المغرضين. ولقد هيا سبحانه جلا وعلا لهذا الغرض في طليعة الناس صحابة رسول الله ﷺ، فقاموا بروايتها ونقلها بأمانة، ثم تواصلت الجهود بعدهم

وقت تردده إليه ما لم يحرزه غيره مع طول الأمد، وذلك لما خُصَّ به بعناد الذهن، وذكاء الحس، وإنفاذ القريحة... وقد انتهى إلى ما لا يمكن أن يلحق فيه شأوه، فضلا عن أن يزداد عليه".⁽⁴²⁾

وقال عنه الحافظ السيوطي: "...مقدما في المعارف كلها، أحد من بلغ رتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعلو الإسناد...".⁽⁴³⁾ وقال أيضا: "كان مجتهدا وقته وحافظ عصره...".⁽⁴⁴⁾

هذا بعض مما قيل في ابن العربي - رحمه الله - وهي شهادات تؤكد على مكانته العلمية وتفوقه، لذا لا يُستغرب أن يذكر ابن فرحون أن رئاسة المذهب المالكي قد انتهت إليه في وقته.⁽⁴⁵⁾ أو أن يُوصف بالحافظ.

المطلب الرابع: مصنفات ابن العربي ومذهبه ووفاته.

1- مصنفاته: لقد كان ابن العربي أحد الأئمة

المكثرين في التصنيف، المجيدين له، والبارعين فيه، لذلك اشتهر بعدة مؤلفات، وعُرف بها، حتى وصفه الإمام الذهبي بقوله: "صاحب التصانيف".⁽⁴⁶⁾ وقال عنه السيوطي: "...وجمع وصنف، وبرع...".⁽⁴⁷⁾

والناظر في المصادر التي ترجمت لابن العربي يلحظ أن أصحابها الذين وصفوه بذلك لم يذكروا كل كتبه، واكتفوا بسرد بعضها؛ كالذهبي الذي ذكر له ثلاثة عشر كتابا⁽⁴⁸⁾، وذكر له ابن فرحون خمسة عشر كتابا⁽⁴⁹⁾، وبلغ بهم المقرئ واحدا وثلاثين كتابا⁽⁵⁰⁾، ولعلمهم اقتصر على ما اشتهر منها وما ظهر؛ لأن المتنبع لكتابات ابن العربي، والمتصفح لكتبه المعروفة الآن، يتبين له أن تلك المؤلفات أعدادا أكبر مما ذكره بكثير، وذلك لكثرة الإحالات التي يستعملها ابن العربي في مناقشاته وتحليلاته، والتي لا يخلو كتاب منها، فما أجمله في موضع أحال على تفصيله في كتاب آخر وهكذا، وهو ما جعل بعض الباحثين والدارسين يحصر لابن العربي نحوًا من مائة كتاب أو أكثر.

ورغم ذلك لا يمكن الجزم برقم معين في هذا الباب؛ لأن أكثر تلك الكتب لا يزال مفقودًا لا يعرف له سبيل، أو مخطوطا لم ير النور بعد، إضافة إلى أن بعضها قد ذكره ابن العربي نفسه بأكثر من اسم، أو فهم خطأ أنه من كتبه.⁽⁵¹⁾

وبناء على ذلك، فإنني اقتصر على ذكر أهمها مما هو متوفر حاليا، وهي:

- عارضة الأحودي في شرح صحيح الترمذي -
- القيس على موطأ مالك بن أنس - والمسالك في شرح موطأ الإمام مالك - المحصول في علم الأصول -
- العواصم من القواصم - أحكام القرآن - الأحكام الصغرى - قانون التأويل - الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم - مختصر ترتيب الرحلة، وهو مختصر مطبوع

فعرّفه د. مصطفى الأعظمي بقوله: "...يمكن تعريفه بأنه: تميّز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً".⁽⁶¹⁾ وعرفه أيضاً د. محمد طاهر الجوابي بقوله: "هو الحكم على الرواة تجريحاً أو تعديلاً؛ بالفاظ خاصة، ذات دلائل معلومة عند أهلها، والنظر في متون الأحاديث التي صحّ سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عما بدا مشكلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها بتطبيق مقاييس دقيقة".⁽⁶²⁾

المطلب الثاني: مكانة الصحيحين.

اعتنى العلماء مبكراً بجمع الحديث وتدوينه، فألفوا المسانيد والمصنفات والموطّات؛ إلا أن ظهور الصحيحين كان له الأثر البالغ في جمع ما ثبت نقله وصحّت روايته عن النبي ﷺ. ومرد ذلك لعدة أمور:

1- اختصاص الصحيحين بجمع الصحيح المجرد

دون غيره: قال ابن الصلاح: "أول من صنف الصحيح البخاري... وتلاه مسلم"⁽⁶³⁾ وقال ابن تيمية: "...وإنما كان هذان الكتابان كذلك؛ لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين، ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك".⁽⁶⁵⁾ وقال العلامة طاهر الجزائري: "أول من صنف في الصحيح المجرد الإمام البخاري، وتلاه مسلم... وكتابهما أصح كتب الحديث".⁽⁶⁶⁾

2- جمعهما لأكثر وأغلب ما صحّ من الحديث:

وهذا ما تؤكده عبارة أبي عبد الله بن الأخرم: "قلّ ما يفوت البخاري ومسلماً ممّا يثبت من الحديث". وهو أمر خالفه ابن الصلاح حيث أكد أنّهما لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما، ولا التزما ذلك مستنداً بمستدرك الحاكم وغيره⁽⁶⁷⁾. وقد حاول ابن حجر التوفيق بين الرأيين، فبين أن المراد بالصحيح هو الذي كان على شرط الصحيحين وفي ذلك يقول: "فصحت دعوى ابن الأخرم: أن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح قليل- يعني ممّا يبلغ شرطهما بالنسبة إلى ما خرجاه"⁽⁶⁸⁾. وهو ما ذهب إليه السخاوي أيضاً في قوله: "وبالجملة فكتابهما أصحّ كتب الحديث ولكتهما لم يعمّاه أي لم يستوعبا كلّ الصحيح في كتابيهما، بل لو قيل إنّهما لم يستوعبا مشروطهما لكان موجّهاً".⁽⁶⁹⁾

3- اقتصار الصحيحين على جمع أعلى درجات

الصحيح: وهو ما أكّده الشيخان ابتداءً حينما تعرضا لهذا الجانب، فقال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ وتركت من الصحيح حتى لا يطول".⁽⁷⁰⁾ وقال مسلم: "ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا -يعني في كتابه الصحيح- وإنّما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه".⁽⁷¹⁾

ولذلك اشتهر عند المسلمين أن الصحيحين هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، لدقّة شروطهما وجودة

عبر الزمان والمكان حتى حفظت السنة بأدقّ منهج علمي يمكن أن يوجد للتثبت من النصوص المروية وتمحيصها⁽⁵⁴⁾. وقد قام بذلك العمل جهابذة نقاد أحصوا على الرواة أنفاسهم، فيما مهدوا من السبل، وفيما سلكوا من مناهج؛ قوامها التحري، والدقّة العلمية، والضبط المتناهي. ولم تكن غايتهم من ذلك سوى تصفية السنّة من شوائب الروايات الضعيفة والموضوعة التي تفسد على المسلمين عقيدتهم وشريعتهم وسلوكهم، وكذا فضح الدخلاء من الرواة والأدعياء للعلم، وليس في ذلك الصنيع شيء من شهوات النفوس وأهوائها، أو الأغراض الشخصية، بل كانوا على جانب عظيم من الورع والخشية.

المطلب الأول: تعريف النقد.

1- لغة: النقد: مصدر نقد ينقد نقداً، وانتقاداً، والفاعل ناقد، والجمع نقاد. ويطلق ذلك على عدّة معان، هي:

- التميّز بين الجيد والرديء: ومنه نقد الدرهم؛ أي كشف عن جودته. قال ابن منظور: "نقره بأصبعه كما تنقر الجوزة ليختبره، أو ليميّز جيده من رديئه".⁽⁵⁵⁾

- إبراز الشيء وإظهاره: قال ابن فارس: "النون والقاف والدال: أصل صحيح؛ يدلّ على إبراز شيء، وبروزه...".⁽⁵⁶⁾

- إدامة النظر إلى الشيء: تقول العرب: (ما زال ينقد الشيء إذا لم يزل ينظر إليه...) ⁽⁵⁷⁾.
- المناقشة: قال ابن منظور: "...وناقدت فلاناً إذا ناقشته في الأمر...".⁽⁵⁸⁾

2- اصطلاحاً: بالتأمّل في المعنى اللغوي للنقد

يتضح أنه في كلّ استعمالاته يتضمّن الكشف عن الشيء وفحصه، وتمييز جيده من رديئه، وهذا واضح في نقد الدراهم، وهو كذلك في النقد بمعنى المناقشة لأنها تكشف عن رأي المتناقشين، وغالباً ما تسفر عن ترجيح رأي وتضعيف آخر أو رفعه. وبهذا المعنى اللغوي استعمل المحدثون النقد، وإن كانوا لم يتعرّضوا في وضوح إلى تعريفه.⁽⁵⁹⁾

وبناء على ذلك، يمكننا الوقوف على معنى النقد في اصطلاحهم من خلال سبرنا لأقوالهم، وتطبيقاتهم في أحكامهم على الأحاديث قبولاً وردّاً؛ حيث نجدهم استعملوا معاني النقد اللغوية في جميع أعمالهم النقدية للحديث سنّداً متناً، فهم يناقشون علامات القبول والردّ في الحديث، ويميّزون بين الصحيح والضعيف، وبين التّعديل والتّجريح، وينفّرون عن كلّ ذلك، ويعيبون على الضّعفاء ويفضحون الكذابين.⁽⁶⁰⁾

وعلى ضوء تلك المعاني جاء تعريف النقد في اصطلاح المحدثين؛ عند بعض أفاضل هذا العصر،

هذه الانتقادات، وحاول بعضهم إفرادها بالتصنيف، كالحافظ العراقي رحمه الله⁽⁷⁴⁾. وأقدم من عرفت له أجوبة على منتقدي الصحيحين هو الحافظ أبو مسعود الدمشقي، وتلاه أبو عمرو بن الصلاح في صيانة صحيح مسلم، ذكر فيه الأحاديث الأربعة عشر التي أعلها الغساني، وحقق أنها اثني عشر فقط، وأجاب عنها جواباً مجملًا بأن مسلماً ذكرها في الشواهد، ولم يفصل في كل حديث⁽⁷⁵⁾. وتناول ذلك أيضاً القاضي عياض في شرحه على مسلم، وأجوبته قليلة جداً، ثم جاء النووي فأجاب عن كثير من الاعتراضات الموجهة لصحيح مسلم، وذكر أحاديث الغساني وأجاب عنها جواباً مجملًا، كما فعل ابن الصلاح، ثم جاء الحافظ ابن حجر فأجاب عن معظم الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري. وألف كذلك الحافظ ولي الدين العراقي كتاباً في الجواب على بعض ما انتقد على مسلم، قال عنه السيوطي: "ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً عليه"⁽⁷⁶⁾.

وإذا كانت الانتقادات على الصحيحين حقيقة واقعة ومعروفة، فإن وجهات النظر إزائها قد تباينت، فلقد اعترف العلامة الصنعاني في إرشاد النقاد بأن أجوبة منتقدي الصحيحين فيها الغث والسمين⁽⁷⁷⁾. وقال أيضاً الحافظ ابن حجر في هدي الساري: "وقوله أي النووي- في شرح مسلم (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره) هو الصواب، فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض"⁽⁷⁸⁾ كما أشار الحافظ السخاوي إلى أن في بعضها تكلف⁽⁷⁹⁾.

المبحث الثالث: التطبيقات النقدية للحافظ ابن العربي على الصحيحين.

تمهيد:

لقد مارس ابن العربي نقد الحديث وبذل جهوداً عظيمة في التنقيب عن صحيح السنة وكشف زائفها، شأنه في ذلك شأن كبار علماء الحديث وجهابذته، وهو في هذا الإطار يعتمد على اختيارات واضحة وقناعات مضبوطة، اتخذها قواعد وموازن لسبر الروايات والنظر في أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وبناء على ذلك، ظهر ابن العربي مصححاً ومضعفاً، ومستدركاً ومناقشاً للكثير من مسائل الحديث، بل إنه استقل برأيه وتميز بفكره ونظره في عديد القضايا، وهو ما جعله محط أنظار العلماء وموضع إعجابهم واستفادتهم.

وعملنا في هذا المبحث أن نبين جانباً من ذلك الواقع التطبيقي الذي ظهر فيه نقد ابن العربي واستدراكه على الصحيحين أو أحدهما، وكذا مناقشاته للإمامين البخاري ومسلم، وهو الأمر الذي يظهر لنا تضلعه في هذا الميدان، وتقوّه وأهليته لنقد الحديث وسبر أسرار.

وقد تركت في هذا الصدد مناقشة ابن العربي فيما

تأليفهما قال الإمام النووي: "...وهما أصح الكتب بعد القرآن، والبخاري أصحهما..."⁽⁷²⁾. وقال ابن تيمية: "أما كتب الحديث المعروفة، مثل البخاري ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن"⁽⁷³⁾. وهذا التفضيل راجع لعدة عوامل ذكرها ابن حجر، وهي: تلقي الأمة لهما بالقبول، وجلالة الشيخين وعلمهما، والتزام الصحة في كتابيهما. ولا بد من التأكيد بناءً على هذه العوامل، أنه لم يتقدم لنقد الصحيحين أو أحدهما غير الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ في علم العلل وسبر الروايات والرواة، ومع براعتهم في النقد وقتهم لم يتحصل لهم سوى أحاديث يسيرة، كما أنه في الوقت ذاته لم يسلم لهم جمهور نقاد الحديث وحفاظه من أئمة هذا الشأن الذين يبتون أن أكثر تلك الانتقادات غير مسلمة والاعتراض وارد عليها، وهي على قلتها نزر يسير لا يعد شيئاً إذا ما قورن بالكثرة العظيمة من الأحاديث الصحيحة في الصحيحين.

المطلب الثالث: جهود العلماء في نقد الصحيحين.

يحتل الصحيحان مكانة عظيمة في تفكير العلماء وجهودهم، لاسيما من حيث الصناعة الحديثية؛ فقد كان لهما الأثر الواضح في تعييدها وبيان مفهومها؛ لكن رغم ذلك ظهرت جهود مبكرة تنتقدهما، وتعرض على تصرفات أصحابهما، فتكلموا في عدة أحاديث وردت في الصحيحين أو أحدهما، من حيث أساسيتها أو متونها، ولم يوافقوها على صحتها ورأوا أنها أنزل مرتبة مما اشترطاه، وأقل منزلة مما التزم به.

ويمكننا أن نذكر منهم على سبيل المثال: الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد المتوفى سنة (317هـ) في كتابه علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، والحافظ أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة (385هـ) في كتابه الإلزامات والتنبع، والحافظ أبو مسعود الدمشقي المتوفى سنة (662هـ) في كتابه الأطراف، والحافظ أبو علي الجبائي الغساني المتوفى سنة (498هـ) في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، الذي بين فيه الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، والأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم، ومنهم أيضاً الحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى (371هـ)، فقد انتقد بعض الأحاديث القليلة جدا في مستخرجه على صحيح البخاري، ومنهم أيضاً الحافظ عبد الغني الأزدي المتوفى سنة (409هـ)، ومنهم أبو الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة (628هـ) في كتابه بيان الوهم والإيهام، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين.

ولقد اجتهد العديد من المحدثين في الجواب عن

رأي حكاة من قبله الحاكم والبيهقي. قال الحاكم في المدخل: "لم يخرجوا- أي الشيخين- في الصحيحين عن أحد من هذا القبيل (أي من لم يرو عنه إلا واحد وتبعه على ذلك البيهقي وغلطوه في ذلك".⁽⁸²⁾

وما ذهب إليه ابن العربي هنا - ومن قبله الحاكم والبيهقي- ردّه العلماء من وجهين:

أحدهما: من حيث الادّعاء أنّ ذلك من شرط البخاري، فقد أعترض على ابن العربي إثبات ذلك للشيخين. قال ابن رشد: "والعجب منه يعني ابن العربي- كيف يدّعي عليهما ذلك ثم يزعم أنّه مذهب باطل، فليت شعري من أعلمه بأنهما اشترطا ذلك؟ إن كان منقولاً فليبين طريقه لينظر فيها وإن كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك، فلقد كان يكفيهِ في ذلك أول حديث في البخاري".⁽⁸³⁾

الثاني: من حيث أنّ ذلك في أصله غير موجود في الصحيحين ولا تُحقّقه الوقائع. قال الحازمي: "أما قول الحاكم... إنّ اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين عن عدلين إلى النبي ﷺ فهذا غير صحيح... وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي".⁽⁸⁴⁾ فبناءً على ذلك أغرب ابن العربي عندما أثبت ذلك الشرط للشيخين، لكنّه أصاب عندما أكد على بطلان ذلك وعدم تحقّقه.

والملفت للانتباه في هذا الشأن، أنّ ابن العربي الذي صرح في المواضع السابقة بأنّ الشيخين من شرطهما في الصحيح أن لا يخرجوا إلا من رواية عدلين عن مثلهما، هو نفسه في العارضة، وفي موضع ليس بالبعيد عن موقفه الأول، يصرح بأنّ البخاري أخرج ما نقله العدل الواحد عن الصحابي وكذا ما نقله العدل الواحد عن التابعي، ولا يمكننا أن نحمل هذا التناقض على تغيّر الرأي وتبدّل وجهة النظر؛ لأنّ كلا الرأيين في كتاب واحد، وفي موضعين متقاربين في الكتاب، ممّا يبيّني الأمر محلّ تساؤل! كيف يصرح ابن العربي بالرأيين معاً؟⁽⁸⁵⁾

(2) أن يكون الحديث مشهوراً، وأن يسلم من معارضة الصحيح: وقد أشار ابن العربي لهذا الشرط عند تعليقه على حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: (يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد ثم يطلع عليهم ربّ العالمين فيقول ألا يتبع كلّ إنسان ما كانوا يعبدون فيمّثل لصاحب الصليب صليبه ولصاحب الأصاوير تصاويره ولصاحب النار ناره فيتبعون ما كانوا يعبدون ويبقى المسلمون فيطلع عليهم ربّ العالمين فيقول...)⁽⁸⁶⁾ قال أبو عيسى الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وقال ابن العربي: "قوله في هذا الحديث (إنكم لا تضارون في

ذهب إليه من مواقف، وتحليلها مراعاة للاختصار، ولأنّ هدف البحث تنبيه طلبة العلم لجهود ابن العربي في هذا الباب وبيان آرائه فقط.

المطلب الأول: اهتمام ابن العربي ببيان وكشف شروط الصحيحين.

لقد حظي الصحيحان باهتمام ابن العربي وعنايته من خلال عدّة كتب ألفها في هذا المجال، كالنيرين في تخريج الصحيحين، والنصح في مختصر النيرين، وإيضاح وشرح الصحيحين، وأوهام الصحيحين، وهي لأسف مجرد عناوين فقط؛ لأنّ أصولها لا تزال لحد الآن في ذمّة التاريخ. كما لم يغفل رحمه الله في سائر مصنفاته لاسيما الحديثية منها، جوانب من ذلك الاهتمام، ولم يخش انتقاد الصحيحين، أو الاستدراك عليهما، رغم ما يتصفان به من مهابة وتقدير.

ومن جملة ما وضح في هذا المجال، محاولات ابن العربي المتكررة لجمع واستخلاص الشروط والقواعد التي اعتمد عليها الشيخان البخاري ومسلم في تخريج الصحيح، وهي محاولات بطبعها الاجتهاد؛ لأنّ أصحاب الصحيحين لم يصرّحوا بذلك. وحيث أنّ الأمر على هذا المنوال، فقد حاولت هنا أن أجمع وأتبع جانباً منها، مركزاً على ما يتعلّق بصحيح البخاري؛ لأنّه الذي حظي عند ابن العربي في هذا الجانب بالنصيب الأوفر من المناقشات.

ومن جملة تلك الشروط التي أشار إليها ما يلي:

(1) أن يُطبع الحديث برواية عدلين عن مثلهما، وهكذا: وقد أشار ابن العربي لذلك في موضعين:

في العارضة حيث قال معقفاً على حديث أبي هريرة أنّ رجلاً سئل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إنّنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضّأنا به عطشنا، أفنتوضّأ من ماء البحر، فقال رسول الله ﷺ: (هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته). قال ابن العربي: "...وقد قال البخاري هو صحيح ولكن لم يخرج له لأنّه رواه واحد عن واحد..."⁽⁸⁰⁾

وفي القبس عند ذكره لحديث عروة بن مضر أنّه قال يا رسول الله: أكللت راحلتي واتبعت مطيتي وأقبلت من جبل طيّ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه، فهل لي من حجّ، فقال له: من شهد معنا هذه الصّلاة-يعني صلاة الصبح- بالمزدلفة وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد (ثمّ حجّه). قال ابن العربي: "وأما حديث عروة فقد تركه الإمامان؛ لأنّه لم يروه عن عروة إلا واحد وكان مذهبهما أنّ الحديث لا يثبتانه حتى يرويه اثنان، وهذا مذهب باطل، وهو مذهب القدرية، بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة إلى النبي ﷺ".⁽⁸¹⁾ ويبدو من خلال عبارته، أنّه ينسب للشيخين اعتبار ذلك الشرط، ويؤكد على بطلانه وعدم تحقّقه. وهو

والغريب في الحديث اتفاق أئمة الصحيح على حديث
عمار مع ما فيه من الاضطراب والاختلاف
والزيادة".⁽⁹²⁾

وفي باب لا تحرّم المصّة ولا المصّتان، ذكر
حديث عائشة الذي فيه (لا تحرّم المصّة ولا
المصّتان). ثم قال: "لم يدخل البخاري وأدخله مسلم
وذلك للاختلاف عن عبد الله بن الزبير، فتارة روى
عنه عن الزهري وتارة عن عائشة وتارة عليه
موقوفا وهذا كله لا يقدح فيه لثبوت عبد الله بن أبي
مليكة عليه وهو إمام عظيم أدرك ثلاثين من
أصحاب محمد ﷺ كما قال أبو عيسى".⁽⁹³⁾

وفي باب ما جاء في مخالفة الطريق، ذكر حديث
سعد بن الحارث عن أبي هريرة ؓ (كان النبي ﷺ إذا
خرج يوم العيد في طريق رجع...) الحديث. ثم قال
:"وعجبت من إخراج البخاري له مع الاضطراب الذي
فيه".⁽⁹⁴⁾ وفي المسألة أمثلة أخرى أشار إليها ابن العربي
في عدة مواضع من كتبه كالعارضة، وأحكام
القرآن.⁽⁹⁵⁾

المطلب الثاني: استدراك ابن العربي على أصحاب الصحيحين.

يعتبر ذلك بمثابة النتيجة التي توصل إليها ابن
العربي عقب دراسته لشروط الشيخين البخاري ومسلم،
فكان لذلك يستغرب تركهما لهذا الحديث أو ذاك، مع أنه
في نظره تنطبق عليه شروطهما؛ وبناءً على ذلك أكد
ابن العربي على لزوم إخراجهم في الصحيحين أو
أحدهما، كما توضح الأمثلة التالية:

- حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف
قال: (عبّأنا النبي ﷺ ببدر ليلاً). قال ابن العربي: "ضعفه
محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - وهو صحيح".⁽⁹⁶⁾
- حديث عروة بن مضر الطائي قال: (أتيت
النبي ﷺ بالموقف يعني بجمع فقلت: جئت يا رسول الله
من جبل طيب، أكلت مطيباً، وأتعبت نفسي، والله
ما تركت من جبل إلا وقفت عليه، فهل لي من حج؟
فقال رسول الله ﷺ: من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى
عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهراً فقد تمّ حجه، وقضى تقّته).
قال ابن العربي: "وهذا صحيح يلزم البخاري ومسلم
إخراجه حسبما بيناه في شرح الصحيح".⁽⁹⁷⁾ وقال أيضاً
في موضع آخر: "وهو من لوازم الصحيحين وإن لم
يخرجاه".⁽⁹⁸⁾

- حديث (عبد الله بن رواحة أنّ النبي ﷺ بعثه إلى
أهل خيبر فخرص عليهم وخيرهم بين أن يأخذوا وله ما
قال، أو ينخلوا ولهم ما قال؛ فقالوا: بهذا قامت السموات
والأرض).

قال ابن العربي: "ويأويح البخاري يتخير على
مالك، ولا يدخل هذا الحديث في باب الخرص".⁽⁹⁹⁾
المطلب الثالث: انتقاد ابن العربي لأحاديث في
الصحيحين.

رويته تلك الساعة) لأجل هذه الكلمة التي زادها
العلاء بن عبد الرحمن لم يدخل البخاري حديثه؛ لأنه
لم يدخل إلا المشهور أو ما لا يعارضه
الصحيح".⁽⁸⁷⁾

(3) أن يثبت تحمّل الراوي من المروي عنه:

نبّه ابن العربي على هذا الشرط عند تعليقه على
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنّ رسول
الله ﷺ قال: (لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له
فيما لا يملك). قال ابن العربي: "ومع أنّ البخاري
صحّح حديث عمرو بن شعيب لم يدخله في كتابه؛
لأنّ صحيفته ليست من شرطه".⁽⁸⁸⁾ ويقصد
بالصحيفة هنا تلك الأحاديث التي سمعها عبد الله بن
عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ وقبدها في
صحيفة سمّاها الصادقة، لم يخرج منها البخاري لأنه
لم يكن يخرج من الصحف.

(4) أن لا يكون راوي الحديث مجهولاً. نصّ ابن

العربي على ذلك في عدة مواضع، منها:
- عند تعليقه على حديث عبد الله بن الفضل، عن
نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس أنّ رسول الله
ﷺ قال: (الأيّم أحقّ بنفسها من وليها والبكر تستأذن في
نفسها وإذنها صماتها). قال ابن العربي: "وحديث عبد
الله بن الفضل هذا لم يدخله البخاري؛ لأنّهما رجلا
واحد منهما من ولد العباس والثاني من ولد أبي بن
كعب، وشرط البخاري أن لا يدخل عن مجهول ولا
محتمل وإنما يدخل عن معيّن".⁽⁸⁹⁾

وقد عقب ابن العربي أيضاً على حديث عبد الله
بن الفضل بقوله: "والحديث صحيح خرّجه مسلم ولم
يخرجه البخاري، والعلّة فيه ما بيناه في الكتاب الكبير
اختصاره أنّ البخاري لا يروي عمّن يقلّد فيه، وإنما
يروي عمّن يعلمه بعينه عدلاً في صفته من زمانه إلى
النبي ﷺ، وبهذا تكون الأمانة، فنظر في عبد الله بن
الفضل هذا فلم يتبيّن له أهو من أولاد ربيعة بن الحارث
أومن بني عتبة بن أبي لهب، والرواية عن غير المتعيّن
كالرواية عن المجهول، واتّفتت الأئمة على أنّ المجهول
العدل تجوز الرواية عنه إذا قال أنا رجل من أصحاب
رسول الله ﷺ، لوجوب العدالة لهم، ولا يجوز ذلك في
غيرهم لعدم العدالة فيهم".⁽⁹⁰⁾

وعلّق رحمه الله أيضاً على حديث مالك: (هو
الطهور ماؤه الحلّ ميتّه) بقوله: "وهو حديث مشهور
ولكن في طريقه مجهول وهو الذي قطع بالصحيحين
عن إخراجهم".⁽⁹¹⁾

(5) أن يسلم الحديث من الاضطراب في روايته،

ومن أمثلته:

في باب ما جاء في التّيمّم، ذكر ابن العربي
حديث (عبد الرحمن بن أبزي عن عمار بن ياسر أنّ
النبي ﷺ أمره بالتّيمّم). ثم قال: "من العجب في العلم

يحي فرواه غيره موقوفا على عثمان ولم يذكر فيه النبي ﷺ وهذه علة ثانية. وقد خولف أيضا فيه أبو سلمة فرواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد أنه سأل خمسة أو أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ فأمره بذلك ولم يرفعه وهذه علة ثالثة. وكم من حديث ترك البخاري إدخاله بواحدة من هذه العلل الثلاث فكيف بحديث اجتمعت فيه " (105)

2. حديث سعيد بن إبراهيم في قراءة الجمعة:

قال البخاري: حدثنا أبو نعيم. قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن - هو ابن هرمرز - عن أبي هريرة ؓ قال: (كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر بداية السجدة (106)، و(هل أتى على الإنسان)) (107). قال ابن العربي: "خرج البخاري حديث قراءة الصبح عن سعد بن إبراهيم الذي ضعفه مالك وغيره ولم يخرج حديث أبي هريرة في قراءة الجمعة..." (108)

3. حديث الإفك: أن أم رومان - وهي أم عائشة رضي الله عنهما - قالت: (بينما أنا قاعدة وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار فقالت: فعل الله بفلان وفعل بفلان. فقالت أم رومان: وما ذاك؟ قالت: ابني فيمن حدث الحديث. قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشة: سمع رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم. قالت وأبو بكر؟ قالت: نعم. فخرت مغشياً عليها... الحديث (109). تعقب ابن العربي هذا الحديث كما جاء في عبارة السهيلي في (الروض الأنف) في قوله: "روى البخاري حديثاً عن مسروق... فقبل وهم في الحديث، وقيل: بل الحديث صحيح... وقد تكلم شيخنا أبو بكر رحمه الله على هذا الحديث واعتنى به لإشكاله، فأورده من طرق، ففي بعضها: حدثني أم رومان، وفي بعضها عن مسروق عن أم رومان معنعناً، قال رحمه الله: والعننة أصح فيه وإذا كان الحديث معنعناً كان محتملاً ولم يلزم فيه ما يلزم في حدثنا وفي سألت؛ لأن الراوي أن يقول: عن فلان، وإن لم يدركه وهو كثير..." (110)

4. حديث جابر في مخالفة الطريق يوم العيد:

قال البخاري: حدثنا محمد قال أخبرنا أبو تميلة يحي بن واضح، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر قال: (كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق). تابعه يونس بن محمد عن فليح. وحديث جابر أصح. (111) علق ابن العربي على هذا الحديث فقال: "وعجبت من إخراج البخاري له مع الاضطراب الذي فيه..." (112)

5. حديث زواجه عليه السلام بميمونة - رضي الله عنها - وهو محرم:

قال ابن العربي تعليقا على هذا الحديث: "وأما حديث البخاري في ميمونة أن

في هذا المجال كانت لابن العربي كغيره من أهل العلم اختياراته الخاصة في عدد من أحاديث الصحيحين، فتعرض لبيانها ووضح علتها في نظره. وسنحاول هنا أن نستقصي مجمل المواضع التي ذكرها رحمه الله - وطالها نظرته النقدية الفاحصة وهي تتناول كلا الصحيحين، دون التعرض لمناقشتها، لأن غرض البحث هاهنا بيان تلك المواضع وحسب. ومن أمثلة ذلك، ما يلي:

✓ حديث عمار بن ياسر في التيمم (100)، أن

النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين. قال ابن العربي: "من العجب في العلم والغريب في الحديث اتفاق أئمة الصحيح على حديث عمار مع ما فيه من الاضطراب والاختلاف والزيادة والنقصان." (101)

✓ حديث اختصام الزبير مع رجل من الأنصار

في شراج الحرّة: فقال النبي ﷺ: يا زبير اسق ثم أرسل، فقال الأنصاري: إنه ابن عمّك. فقال عليه السلام: اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر ثم أمسك (102). فغضب الأنصاري، فقال: يا رسول الله! أن

كان ابن عمّك! فتلوى وجهه نبي الله ﷺ. ثم قال: يا زبير اسق. ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر... الحديث. هنا تكلم ابن العربي على هذا الحديث فقال: "ومن غريب النظر فيه أن البخاري ومسلما أدخلاه من طريق عروة وتارة كان عروة يطلق القول فيه فيقول أن الزبير خاصم رجلا من الأنصار وتارة كان يقول حدثني عبد الله بن الزبير أن الزبير وقد ترك البخاري أحاديث نظائر هذا لوصلها تارة وقطعها أخرى كقوله: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. ثم أدخل هذا في صحيحه ولم يعبه بما عاب به سواه وهو يلزمه تركه لأجل ترك ذلك أو ذكر ذلك لأجل ذكر هذا وقد بسطناه في ذلك بأجلى من هذا..." (103)

المطلب الرابع: انتقاد ابن العربي لأحاديث في صحيح البخاري.

وقفنا هنا على عدة مواضع انتقدها ابن العربي، ومن ذلك:

1. حديث عثمان في نفي الغسل إلا بإنزال:

حيث قال: (يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره). (104) انتقده ابن العربي بقوله: "...والعجب من البخاري أن يساوي بين حديث عائشة في إيجاب الغسل بالتقاء الختانين وبين حديث عثمان وأبي في نفي الغسل إلا بإنزال، وحديث عثمان ضعيف؛ لأن مرجعه إلى الحسين بن ذكوان المعلم يرويه عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء ابن يسار عن زيد بن الحسين ولم يسمعه من يحي وإنما نقله له. قال يحي بن أبي كثير وكذلك أدخله البخاري عنه بصفة المقطوع وهذه علة. وقد خولف حسين فيه عن

فرغ من صدره وجوفه، فغسله من ماء زمزم بيده حتى أنقى جوفه....، قال: واستيقظ وهو في المسجد الحرام. ⁽¹¹⁸⁾ تعقبه ابن العربي بقوله: "قلنا عنه أجوبة؛ منها: أن هذا اللفظ رواه شريك عن أنس، وكان تغير بأخرة فيعول على روايات الجميع. الثاني: أنه يحتمل أنه أرى النبي ﷺ الإسراء رؤيا منام، وطّده الله بها، ثم أراه إيّاها رؤيا عين، كما فعل به حين أراد مشافهته بالوحي...؛ ولو كانت رؤيا منام ما افتنن بها أحد، ولا أنكرها؛ فإنه لا يستبعد على أحد أن يرى نفسه يخترق السماوات، ويجلس على الكرسي، ويكلمه الرب". ⁽¹¹⁹⁾

المطلب الخامس: انتقاد ابن العربي لأحاديث في صحيح مسلم.

مثلما انتقد ابن العربي صحيح البخاري، انتقد أيضا صحيح مسلم في عدد من الأحاديث، رصدتها كما يلي:

1. حديث عشر من الفطرة: عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: (عشر من الفطرة: قصّ الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقصّ الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء). ⁽¹²⁰⁾ علق عليه ابن العربي بقوله: "وأما عشر من الفطرة فخرجه مسلم في الصحيح كما خرّجه الترمذي وغيره وفيه مصعب بن شيبة وغمزه الناس". ⁽¹²¹⁾

2. حديث الطلاق الثلاث: عن ابن عباس. قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة. قال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة. فلو أمضيها عليهم فأمضاه عليهم). ⁽¹²²⁾ وقد أورد ابن العربي هذا الحديث وعلق عليه بقوله: "قلنا: هذا لا متعلق فيه من خمسة أوجه:

الأول: أنه حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على إجماع الأمة ولم يعرف في هذه المسألة خلاف إلا عن قوم انحطوا عن مرتبة التابعين... **الثاني:** أن هذا حديث لم يرو إلا عن ابن عباس ولم يرو عن ابن عباس إلا من طريق طاووس، فكيف يقبل ما لم يروه أحد من الصحابة إلا واحد وما لم يروه عن ذلك الصحابي إلا واحد، وكيف خفي هذا على جميع الصحابة أو سكتوا عنه إلا ابن عباس وكيف خفي على جميع أصحاب ابن عباس إلا طاووس؟. **الثالث:** يحتمل أن يراد به قبل الدخول. كذلك تأوله النسائي فقال: باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة وذكر هذا الحديث عن طاووس بنصه. **الرابع:** أنه يعارضه حديث محمود بن لبيد خرّجه النسائي وغيره، ولفظ النسائي: قال محمود بن لبيد: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان، فقال: أيلعب بكتاب

النبي ﷺ تزوّجها محرما، فعجبا للبخاري يدخله مع عظيم الخلاف فيه ويترك أمثاله، ولا يعارض حديث نبيه المتفق عليه بحديث ميمونة المختلف فيه". ⁽¹¹³⁾

6. حديث خطه ﷺ مربعا يمثل الأجل والأمل والأعراض: عن عبد الله ﷺ قال: خط النبي ﷺ خطا مربعا، وخط خطا في الوسط خارجا منه، وخط خطا صغارا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط وقال: هذا الإنسان؛ وهذا أجله محيط به - أو قد أحاط به - وهذا الذي هو خارج أمله، وهذه الخطط الصغار الأعراض، فإن أخطاه هذا نهشه هذا، وإن أخطاه هذا نهشه هذا". ⁽¹¹⁴⁾ علق عليه بن أبي العربي بقوله: "لم يتقن البخاري هذا الحديث فإنه مهّد ثلاثة معاني وهي الخط المربع واحد والخط الذي في وسطه اثنان والخطط الصغار ثلاثة ثم قال أعطى لكل مهّد مثاله فقال هذا الإنسان واحد وهذا أجله محيط به اثنان وهذا الذي هو خارج أمله ثلاثة وهذه الخطط الصغار الأعراض أربعة وإنما صوابه ما رواه غيره قال عبد الله خط لنا رسول الله ﷺ خطا مربعا وخطا وسط الخط المربع وخط خطوطا إلى جانب الخط الذي في وسط الخط المربع وخطا خارج الخط المربع ثم قال أتدرون ما هذا قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا الخط الأوسط الإنسان والخطوط التي إلى جانبه الأعراض والأعراض تنهشه من كل مكان إن أخطاه هذا أصابه هذا والخط المربع الأجل المحيط به والخط الخارج البعيد الأمل". ⁽¹¹⁵⁾

7. حديث فضل عمر: أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الرّي يخرج من أطافري، ثم أعطيت فضلي يعني عمر. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم). ⁽¹¹⁶⁾ قد تعقبه ابن العربي بقوله: "أخرجه الصحيح عن حمزة بن عبد الله بن عمر وليس فيه طريق غيره وكان على سيرة البخاري يحسن أن يخرج عن غير ابن عمر لو وجده". ⁽¹¹⁷⁾

8. حديث الإسراء: قال البخاري: حدّثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان عن شريك بن عبد الله أنه قال: سمعت ابن مالك يقول ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، فقال أحدهم خذوا خيرهم، فكانت تلك الليلة فلم يرهم حتى أئوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فلم يكلموه حتى احتملوه ووضعوه عند بئر زمزم فتولّاه منهم جبريل فشقّ جبريل ما بين نحره إلى لبته حتى

اتّصف به الشيخان من إمامة وإتقان وعلم، ثم تلقى الأمة للصحيحين بالرضا والقبول، كلّ ذلك أحاطهما بعظيم المهابة والتقدير؛ لكنّ ذلك لم يمنع العديد من أهل العلم من انتقادهما، بناء على وجهات نظر خاصة مفادها أنّ أصحاب الصحيح قد تركوا بعض شروطهم، أو أغفلوا مراعاة جوانب من دقة الصنعة الحديثية التي اعتمدها في جمع الصحيحين، وعلى هذا المنوال سار الحافظ ابن العربي في طرق هذا الموضوع، وقد تبيّننا من خلال هذه الدراسة النتائج التالية:

- لقد حاول ابن العربي أن يكشف عن شروط الصحيحين أو أحدهما من خلال مناقشاته، وهي شروط كما ذكرنا لم يوضحها أصحابها ولذلك ظلت محلّ اجتهد ونظر، وهو ما دفع بعض أهل العلم لاعتراض على ابن العربي في تحديد بعضها على ذلك النحو.

- أشار ابن العربي إلى عدد من الأحاديث التي ظهر له أنّها تنسجم مع شروط البخاري ومسلم، فكان من الحقّ حسب نضره أن تُخرّج في الصحيحين.

- طالت أيضا النظرة النقدية لابن العربي الصحيحين، لذلك انتقد بعضا ممّا اتفقا عليه، أو ما انفرد به أحدهما على الآخر، وهي وجهات نظر لم يسلمها له الكثير من أهل العلم كابن حجر وابن عبد البر وغيرهما.

- يؤكد هذا البحث على الأثر الواضح والتطبيق الميداني لمنهج ابن العربي في نقد الحديث، إذ لم يكن رحمه الله مجرد ناقل أو مردّد ومتبع، وإنّما كان مناقشا ومنتقدا ومعترضا على كلّ ما يجده مناسبا لذلك، حتى لو تعلق الأمر بالصحيحين، وهو أمر في غاية الحرج عند الكثير من أهل العلم.

- تكشف هذه الدراسة أيضا عن مكانة ابن العربي في نقد الحديث عموما، وهو ما تفسره مناقشاته الحديثية لجانب الصحيحين رغم حساسية أمرهما.

- توصي هذه الدراسة بضرورة مواصلة البحث والدراسة للكشف عن منهج ابن العربي وآراءه في علم الحديث، وهو ما من شأنه أن يبرز دوره في هذا العلم، كما أنه يظهر مكانة المغاربة عموما في خدمة الحديث الشريف.

والحمد لله رب العالمين -

الله وأنا بين أظهركم؟ حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟ فهذا ولم يردّه رسول الله ﷺ بل أمضاه في حديث عويمر. **الخامس:** وهو قوي جدا في النظر والتأويل أنّ قوله: «كانت الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة» تحتل أن يريد به كان حكم الثلاث إذا وقعت على عهد رسول الله ﷺ تجعل واحدة، ويحتل أن يريد به كانت عادة الطلاق على عهد رسول الله ﷺ أن تذكر واحدة فلمّا تتابع الناس في الطلاق وذكروا الثلاث بدل الواحدة أمضى ذلك عليهم عمر لإمضاء رسول الله ﷺ ذلك على عويمر حين قال: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها. فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ فكانت تلك سنة المتلاعنين. وبعد هذا لا يبقى في المسألة مشكل والله أعلم⁽¹²³⁾.

3. حديث مهل العراق: عن أبي الزبير، أنّه سمع جابر بن عبد الله ﷺ يُسأل عن المَهْل؟ فقال: سمعت: (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ) فقال: مهْلُ أهل المدينة من ذي الحليفة. والطريق الآخر الجحفة. ومَهْلُ أهل العراق من ذات عرق. ومهل أهل نجد من قَرْن. ومهل أهل اليمن من يلملم⁽¹²⁴⁾. علّق عليه ابن العربي بقوله: "وفي كتاب مسلم أنّ النبي ﷺ وقّت لأهل العراق ذات عرق والصحيح أنّ عمر اقتتها على تقدير وبتفاق مع الصحابة، والشّيعَة لا يحرّمون منه..."⁽¹²⁵⁾.

4. حديث فرضية الصلاة في الحضر والسفر: قال ابن العربي: "الإشكال الأكبر ما رواه مسلم⁽¹²⁶⁾ عن ابن عباس، أنّه قال: (فرض الله الصّلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعة، وفي السّفر ركعتين، وفي الخوف واحدة). قال علماؤنا: هذا الحديث مردود بالإجماع. والجواب: أنّ هذا الخبر لم يخبر به ابن عباس عن النبي ﷺ، وإنّما أخبر به عن الله والدين، فيحتل أن يكون أخذه من ظاهر القرآن؛ لأنّ الله يقول: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصّلاة) ⁽¹²⁷⁾ فخاطب المسافرين الذين صلاتهم ركعتان بالقصر لعلّة الخوف، فلا بد أن تكون واحدة⁽¹²⁸⁾".

الخاتمة.

إن مكانة الصحيحين عند أهل الحديث، وما

الهوامش:

- (1) - انظر المقرئ: نفح الطيب، 438/1 - 442، والذهبي: العبر 356/1، وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 3/ 412. والمراكشي: المعجب ص 162، وابن خلدون: التاريخ، 6/ 265.
- (2) - انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، 4/ 296، والزركلي: الأعلام، 6/ 230، والمقرئ: نفح الطيب 25/2 - 43، وابن فرحون: الديباج المذهب، 2/ 252 - 256. وابن بشكوال: الصلة 590/1 - 591.

- (3) - توفي بها سنة 638 هـ، من مؤلفاته «الفتوحات المكية». انظر البستاني: دائرة المعارف، 599/1.
- (4) - الزركلي: الأعلام 230/6.
- (5) - انظر كتاب الصلة 558/2، والمقري أحمد بن محمد التلمساني: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 31/2.
- (6) - القاضي عياض: ترتيب المدارك، 825/4 – 826، والمقري: نفح الطيب 93/2 – 94.
- (7) - ابن بشكوال: المصدر السابق 139/1، ونفح الطيب 93/2 – 94، بغية الملتمس ص 329.
- (8) - انظر القاضي عياض: الغنية ص 66، وابن العماد: شذرات الذهب 141/2،
- (9) - انظر ابن العربي: الناسخ والمنسوخ، دار الكتب العلمية بيروت، ص 8.
- (10) - انظر ابن خير: فهرسته ابن خير، ص 341. القاضي: التكملة لكتاب الصلة 1/78.
- (11) - انظر ابن بشكوال: كتاب الصلة 558/2.
- (12) - القاضي عياض: الغنية ص 66.
- (13) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، م4، سنة 1377 هـ – 1958، 11294/4.
- (14) - ابن فرحون: الديباج 282/1.
- (15) - المقدسي: نسبة إلى البيت المقدس. انظر الألباب 246/3.
- (16) - الزينبي: هذه هي النسبة إلى زينب بنت سليمان ابن علي ؑ. انظر السمعاني: الأنساب 371/6.
- (17) - انظر الأنساب 234/4، وسير النبلاء 213/19 – 214، وابن الأثير: الكامل في التاريخ 439/10.
- (18) - التبريزي: هذه النسبة إلى تبريز وهي من بلاد اذربيجان. الأنساب 206/1 – 207.
- (19) - بضم الطاء المهملة وفي آخرها السين المهملة هذه النسبة إلى بلدة بخرسان يقال لها طوس. الأنساب 95/9.
- (20) - الشاشي: هذه النسبة إلى الشاشي وهي مدينة وراء نهر سيجون. ابن الأثير: اللباب 174/2.
- (21) - الطرطوشي: هذه النسبة إلى طرطوشة وهي مدينة من آخر بلاد المسلمين بالأندلس / اللباب 280/2.
- (22) - هذه النسبة إلى مبرقة، وهي جزيرة قريبة من بلاد الأندلس نسب إليها جماعة من أهل العلم. الألباب 282/3.
- (23) - انظر ترجمته في: سير النبلاء 228/19، العبر 355/3، ، والكامل 439/10. وفيات الأعيان 357/10.
- (24) - طرخان: هذه النسبة إلى الجدّ وهو طرخان. الأنساب 63/9 (2577).
- (25) - انظر ابن فرحون: الديباج 168/1، والذهبي: سير أعلام النبلاء 213/20.
- (26) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص 150، وانظر السيوطي: التدريب 43/1 – 52.
- (27) - انظر: سير أعلام النبلاء 201/20، تذكرة الحفاظ 1296/4.
- (28) - انظر: الإقتان 22/2، وشذرات الذهب 141/4.
- (29) - الفكر السامي 442/2.
- (30) - انظر العارضة 284/12 وأحكام القرآن 162/1.
- (31) - ابن العربي: أحكام القرآن 759/2.
- (32) - ابن العربي: العارضة: 223/6.
- (33) - نفس المصدر 71/9 – 160.
- (34) - أحكام القرآن 47/1 – 48.
- (35) - نفس المصدر 177/1.
- (36) - العارضة 110/2 – 111.
- (37) - الناسخ والمنسوخ 70/2، قبس 105/1 – 106، 577/3.
- (38) - العارضة 84/1 – 85.
- (39) - أحكام القرآن 803/2.
- (40) - القبس ص 305.
- (41) - نفس المصدر ص 243.
- (42) - العواصم من القواصم 20/1، قانون التأويل ص 450 – 451.

- (43) - طبقات المفسرين ص 34، وانظر الداودي: طبقات المفسرين 162/2.
- (44) - السيوطي: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، مصر- المكتبة التجارية الكبرى، 1389 هـ، 293/1.
- (45) - ابن فرحون: الديباج 185/1.
- (46) - الذهبي: سير أعلام النبلاء 200/20.
- (47) - طبقات الحفاظ ص 467.
- (48) - انظر الذهبي: المصدر السابق 199/20.
- (49) - انظر ابن فرحون: الديباج ص 282.
- (50) - انظر المقرئ: النفح 31/2.
- (51) - أشار إلى ذلك الأستاذ السليمان في مقدمته على كتاب المسالك لابن العربي في صفحة 115.
- (52) - انظر قانون التأويل ص 36، والناسخ والمنسوخ له ص 17، مع القاضي أبي بكر بن العربي ص 161، 181.
- (53) - ابن العربي: القيس، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1992م، ص 28.
- (54) - د. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر - دمشق، - ط 3. - 2003م، ص: 35.
- (55) - لسان العرب: ابن منظور، بيروت - لبنان - دار صادر، ودار بيروت، 1968، 425/3 - 426).
- (56) - ابن فارس: مقاييس اللغة 467/5 (نقد).
- (57) - نفس المكان، وانظر المصباح 544/2.
- (58) - ابن منظور: لسان العرب 4517/8 (نقد).
- (59) - محمد الطاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، تونس، مؤسسات. الكريم بن عبد الله، ص 94.
- (60) - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1271 هـ - 1952م، 5/1.
- (61) - د. محمد مصطفى الأعظمي: منهج النقد عند المحدثين، مكتبة الكوثر، ط 2، 1410 هـ - 1990 م، ص 05.
- (62) - محمد الطاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد الحديث ص 94.
- (63) - مقدمة ابن الصلاح ص 11، وينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر: 214/1.
- (64) - الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: ص 2.
- (65) - مجموع الفتاوى: 321/20.
- (66) - توجيه النظر 85-86.
- (67) - المقدمة ابن الصلاح: 8.
- (68) - النكت: 297/1-298.
- (69) - فتح المغيبي 30/1.
- (70) - مقدمة ابن الصلاح ص 11. ومقدمة فتح الباري: 5.
- (71) - مقدمة ابن الصلاح: ص 5.
- (72) - التقريب بشرح التدريب 91-88/1.
- (73) - مجموع الفتاوى 321/20،
- (74) - التقييد والإيضاح ص 44.
- (75) - انظر: صيانة صحيح مسلم ص 77.
- (76) - تدريب الراوي 135/1.
- (77) - انظر ص 17.
- (78) - انظر: هدي الساري ص 246.
- (79) - انظر فتح المغيبي 52/1.
- (80) - العارضة 87/1.
- (81) - القيس 548-547/2.
- (82) - انظر: تدريب الراوي 266/2.

- (83) - نفس المصدر ص37.
- (84) -انظر: شروط الأئمة الخمسة ص 41، وانظر توضيح الأفكار 109/1.
- (85) -انظر: العارضة 13/1.
- (86) -العارضة 24/10 .
- (87) -نفس المكان.
- (88) -نفس المصدر 148/5.
- (89) -العارضة 23/5.
- (90) -القبس: 687/2.
- (91) -المصدر السابق: 87/1.
- (92) - نفس المصدر 239/1.
- (93) - نفس المصدر 90/5.
- (94) -العارضة 11/3.
- (95) -العارضة 11/3. وانظر المواضع التالية:العارضة77/12، و120/5-121. وانظر أحكام القرآن136/1. 386/11.
- (96) - انظر: العارضة174/7-175.
- (97) - أحكام القرآن136/1.
- (98) - نفس المصدر117/4.
- (99) - نفس المصدر 763/2.
- (100) -صحيح البخاري: كتاب التيمم، باب المتيمم هل ينفخ فيها 129/1 ح 331.و مسلم، 280/1 ح 368.
- (101) -العارضة 239/1-240.
- (102) -انظر.صحيح البخاري، كتاب الشرب و المساقاة، باب شرب الأعلى قبل الأسفل، 832/2، ح 2232.
- (103) -العارضة 119/6-120.
- (104) -صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب ما يصيب من فرج المرأة 111/1 ح 288 وانظر 77/1 ح 177.
- (105) - انظر العارضة 170/1.
- (106) -السجدة: الآية 1 .
- (107) -صحيح البخاري، كتاب الجمعة، 303/1 ح 851.وباب سجدة تنزل السجدة1/363(1018).
- (108) -انظر العارضة: 309/2 – 310.
- (109) - صحيح البخاري، باب حديث الإفك4/1522(3912)، وانظر أيضا 3/1239(3208).
- (110) -انظر السهيلي: الروض الأنف 6/440.
- (111) -صحيح البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد، 334/1 ح 943.
- (112) -انظر العارضة 11/3.
- (113) -أحكام القرآن1-389-390.
- (114) -صحيح البخاري، باب في الأمل وطوله 5/2359(6054).
- (115) -العارضة 319/10.
- (116) -صحيح البخاري، باب اللين، 6/2571(6604).
- (117) -العارضة: 9/135.
- (118) -صحيح البخاري: باب ما جاء في قوله عز وجل (وكَلَّمَ الله موسى تكليماً) 6/2730(7079).
- (119) -أحكام القرآن 3/1194-1195.
- (120) -صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب خصال الفطرة، 233/1 ح 261.
- (121) -انظر: العارضة 216/10.
- (122) -صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، 2/1099 ح 1472.
- (123) - الناسخ والمنسوخ، ص55-56.

- (124) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، 2 / 841.
- (125) - العارضة: 49/4 – 50.
- (126) - صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، 1 / 478 ح 687.
- (127) - سورة النساء، من الآية 101.
- (128) - المسالك 73/3، والقبس 329-328/1.